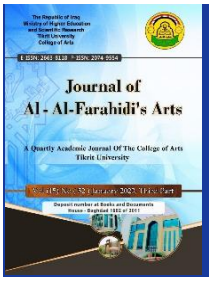

Tikrit University | جامعة تكريت

مجلة آداب الفراهيدي

Journal of Al-Farahidi's Arts

The Development of Oil Production in The United Arab Emirates and its Repercussions on its Economic Conditions Since The Discovery of Oil Until 1980

Lecturer. Dr. Luay Abdul-Rasool Hasan

General Directorate of Salahuddin Education, The Ministry of Education

Salahuddin, Iraq

تطور الإنتاج النفطي في الإمارات العربية المتحدة وانعكاساتها على أوضاعها الاقتصادية منذ اكتشاف النفط حتى عام ١٩٨٠

م. د. لؤي عبد الرسول حسن

المديرية العامة لتربية صلاح الدين، وزارة التربية

صلاح الديت، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
28/02/2023	09/07/2023	30/08/2023

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 8118-2663 https://doi.org/10.25130/jaa.15.54.3.15 Vol (15) No (54) June (2023) P (213-233)

ABSTRACT

In a short period of time, the United Arab Emirates became an example in the Arab Gulf region in terms of its economic and social development. Perhaps the main credit for this is due to the nature out its leadership and its political ruler, who was able, by taking advantage of his advisers, to transfer it to a new framework for a modern state, The economic aspect plays a key role in the political development of any country, and if we take the example of the United Arab Emirates, it represents the best representation of its impact on the political aspect:

1. The advertisements are important in drawing the respondents' attention to the services announced by Zain Lalla - the respondents sometimes seek to get acquainted with the advertising contents of the Zain company.
2 .The extent of satisfaction given by the respondents to the services of Zain Telecom Company was somewhat the headliner in their answers, Etisalat.
3. That a category sometimes took a greater place in the interests of the respondents who are thinking of moving to another network.

KEYWORDS

Oil Discovery, OPEC Members, Oil Use, Structure of The Oil and Gas Industry, Oil Production, Diversification, United Arab Emirates

الملخص

وفي فترة قصيرة أصبحت دولة الإمارات العربية المتحدة مثالاً يحتذى به في منطقة الخليج العربي من حيث التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل الفضل الرئيسي في ذلك يعود إلى طبيعة قيادتها وحاكمها السياسي الذي استطاع، مستفيدا من مستشاريه، أن ينقلها إلى إطار جديد للدولة الحديثة، ويلعب الجانب الاقتصادي دورا رئيسيا في ذلك. التطور السياسي لأي دولة، وإذا أخذنا مثال دولة الإمارات العربية المتحدة فإنها تمثل أفضل تمثيل لتأثيرها على الجانب السياسي:

١. أهمية الإعلانات في لفت انتباه المستجيبين إلى الخدمات التي تعلن عنها شركة زين للا - حيث يسعى المستجيبون أحياناً للتعرف على المحتوى الإعلاني لشركة زين.

٢. مدى رضا المشاركين عن خدمات شركة زين للاتصالات كان إلى حد ما هو العنوان الرئيسي في إجاباتهم "اتصالات".

٣. أن الفئة أخذت في بعض الأحيان مكانًا أكبر في اهتمامات المشاركين الذين يفكرون في الانتقال إلى شبكة أخرى.

الكلمات المفتاحية

اكتشاف النفط، اعضاء اوبك، استخدام النفط، بنية صناعة النفط والغاز، انتاج النفط، التنويع، الإمارات العربية المتحدة

Copyright and License: *This is an Open-Access Article distributed under* ***A Creative Commons Attribution 4.0 License****, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.*

المقدمة:

تعد دراسة الوضع الاقتصادي موضوعاً حيوياً ومهماً في دولة خليجية استطاعت إن تقفز خلال فترة تاريخية قصيرة إلى مصاف بعض الدول المتقدمة حتى في أوربا. ولعل السبب في ذلك يعود إلى دور الشيخ زايد بن سلطان وأحاطت نفسه بعدد من المستشارين الذين كانوا يقدمون له المشورة، فضلاً عن خبرته وبعد نظرته وحكمته في معالجة العديد من القضايا التي جعلت الإمارات العربية المتحدة بعيدة عن الصراعات الإقليمية وساعية إلى اخذ مكانتها بين الدول الخليجية.

تكمن اهمية البحث في تطور الإنتاج النفطي في دولة الإمارات العربية المتحدة وانعكاسه على أوضاعها الاقتصادية فتطرق إلى صناعة النفط والغاز، وبحث الإنتاج النفطي والاحتمالات التي ارتبطت به مع توسع استخدام الغاز الطبيعي، وعلاقة الإمارات مع منظمة النفط المعروفة باسم (أوبك) وانعكاس ذلك كله على الوضع الاقتصادي للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة.

وختاما تضمن البحث: ملخص ومقدمة باللغة الانكليزية والعربية ومتن قسم البحث فيه الى تمهيد تناول تاريخ اكتشاف النفط في الامارات منذ الثلاثينات وحتى عام ١٩٨٠ والى عدة محاور تضمنت بنية صناعة النفط والغاز توسع انتاج الغاز الطبيعي في الامارات واستخدام وتزويد النفط المحلي والعلاقة مع اوبك والاتفاق على اسعار وصادرات النفط والتنويع في عملية الانتاج وتقدم الامارات العربية في المجال النفطي وخاتمة تضمنت اهم الاستنتاجات وقائمة بالهوامش والمصادر.

التمهيد:

كان لاكتشاف النفط منذ الثلاثينيات من القرن العشرين، وتدفق العوائد المالية الضخمة تأثيره في التغيرات التي شهدتها منطقة الخليج العربي في مختلف المجالات، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي.

وقد بدأت المحاولات الاولى للتنقيب عن النفط واكتشافه في الثلاثينيات من القرن العشرين، في كل من البحرين، والعربية السعودية، وقطر، والكويت، ثم توالت بعد ذلك في امارات ساحل عمان، ومسقط، وعمان، وتحول النفط إلى محرك رئيسي، وقوة فاعلة لتغيير حياة المجتمع على جميع الصعد، وأصبح يشكل المورد الأول في النشاط الاقتصادي، والدخل القومي في جميع أقطار الخليج العربي [١].

وقد ارتبط التاريخ الاقتصادي لمنطقة الخليج العربي باكتشاف النفط واستثماره، فخلق قاعدة اقتصادية جديدة، وحوّل حياة الغوص والزراعة والرعي إلى حياة التجارة والاستيراد والتصدير، والمقاولات العامة، وتجارة العقارات، والاستثمارات المالية، والوكالات، وأدى إلى ارتفاع دخل الفرد بشكل كبير [٢]، والى أن يشكل نحو أكثر من ٩٠٪ من الدخل القومي وأخذت هجرة الايدي العاملة العربية والأجنبية تتدفق بكثرة إلى المنطقة، وازداد الاعتماد المحلي على استيراد المواد الغذائية والاستهلاكية من الاسواق الخارجية بصورة كاملة [٣].

وحققت الشركات الأجنبية التي جاءت إلى المنطقة للتنقيب عن النفط واستكشافه أرباحاً كبيرة بعد أن أصبحت هي وحدها التي تتولى عمليات التنقيب والتكرير، والتصدير لحسابها برساميلها وفنييها وخبرائها، وإيصال النفط إلى المستهلك في الخارج، وتقوم أيضاً برسم السياسة المتبعة في مسألة النفط، وتسعى بكل السبل من اجل تحقيق اكبر قدر من الارباح ولو كان على حساب البلد المنتج للنفط الذي لا يحصل إلا على بعض العوائد المالية التي لا تشكل إلا جزءاً ضئيلاً من الارباح التي تحققها الشركات والدولة الأجنبية من عمليات النفط [٤].

وأخذت أقطار الخليج العربي توصف بأنها دولة ريعيه تعتمد في اقتصادياتها على تصدير سلعة واحدة هي النفط، وبذلك يعتمد الدخل القومي لهذه الاقطار على نوع من الريع الخارجي الذي توافرت له الظروف المناسبة، وحاجة السوق الخارجية، والطلب الكبير من الدول الرأسمالية على النفط في ادارة عجلة الصناعة الغربية، فتؤول جميع العوائد المالية إلى ميزانية الدولة بشكل مباشر [٥].

وتعيش هذه الدولة (الريعيه) النفطية في تكوينات قبلية، وعلاقات عشائرية سابقة للمرحلة الرأسمالية، في حين تمارس علاقات شبه رأسمالية مستحدثة، إذ تنمو فئات كبار التجار، والبرجوازية، ورجال الأعمال، وأيضاً تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، والثروة النفطية الهائلة [٦].

ويشجع الاقتصاد الريعي النخب الاجتماعية على الكسل، ويدفع باتجاه قلة النشاط الاقتصادي، ويلحق الدولة بالتبعية إلى الخارج، فضلاً عن تبعية المجتمع للدول الريعية نفسها، حيث تستأثر الدولة بموارد الأرض، وتهيمن على مقدرات للبلاد. ويشوه النظام الريعي العلاقة بين المجتمع والنظام الاقتصادي، ويخضعه للدولة، مما يولد صعوبة في طريق اقامة الديمقراطية في هذه الدول. وتعجز عن أن يكون لها دور فعال في التنمية البشرية [٧].

وقد أدى التحول الاقتصادي المفاجئ والجذري في مجتمع الخليج العربي إلى بروز قيم ونظم جديدة لم تكن معروفة من قبل، كالرفاه الاجتماعي، والفجوة القائمة بين الجهد المبذول والمردود المالي، وعدم وجود مشاركة اقتصادية جادة [٨]. واختلال ميزان توزيع الثروة، وتباين الدخول بين السكان بشكل واضح [٩].

فقد أدى اكتشاف الثروة النفطية إلى اغراق منطقة الخليج العربي فجأة في الرأسمالية العالمية، وتكون نظام لا مثيل له في العالم من حيث انه يجمع بين ظاهرة تخلف تأريخي من أقصى درجات التخلف، وثروة مالية هائلة، على أن هذه الثروة ظاهرة مؤقتة لا مستقبل لها [١٠].

وهكذا افرزت الاوضاع الجديدة قيماً لم تكن سائدة من قبل، حيث الصراع بين جيلين، القديم والجديد، والهوة الثقافية التي ظهرت نتيجة التحول الاقتصادي المفاجئ، وعدم التناسق بين النمو الاقتصادي والتحول التدريجي في الفكر والثقافة. فسرعة التغير والتحول لم تتوازن مع السلوك والعادات والقيم، وحدث خلل بين المعطيات المادية والقيم الروحية والاجتماعية، واهتزت المعايير المعنوية، وسادت الثقافات الوافدة، ونشأ صراع بين الأصالة والمعاصرة في المجتمع، مما اثأر حفيظة بعض الفئات الاجتماعية ولا سيما المثقفين الذين دعوا إلى وقفة تأمل، ومراجعة للذات، والتصدي للتيار السريع نحو الحياة المادية والقيم الغربية، وتأكيد الاصالة والقيم الاجتماعية، والتمسك بالانتماء العربي الإسلامي، ووضع سياسات متوازنة للتحديث والإصلاح، وتبلورت نتيجة لذلك اتجاهات وتيارات جديدة في مجتمع الخليج العربي [١١].

وعلى الرغم من الظواهر الايجابية لهذا التحول الاقتصادي، انه لم يلق قبولاً واسعاً لدى المثقفين في المنطقة، فيصف عبد الهادي العوضي الخبير الكويتي في شؤون التربية أثر النفط بقوله: (لقد ظل دور النفط قاصراً على كونه مصدراً تمويلياً من دون أن يتفاعل مع نمط الحياة ... فلم يؤد إلى النتائج التي يمكن أن تترتب على نقل المجتمع إلى مرحلة الدولة الحديثة بعلاقاتها الانتاجية التي تقوم على اسس احترام العمل المنتج واعتباره ... عماد المكانة المرموقة التي يصل إليها الانسان) [١٢].

وقطعت التحولات الجديدة الصلة مع الماضي، وعملت على تغيير البنية الاجتماعية، وتحول المجتمع المنتج البسيط إلى مجتمع استهلاكي من دون حصول تنمية حقيقية. وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في دخل الفرد الذي يضاهي دخول الدول الصناعية الرأسمالية لا يمكن أن توصف هذه الاقطار الخليجية إنها صناعية، إذ لا وجود للتنمية الحقيقية، وإنما يتم الاعتماد وبشكل كبير على الريع النفطي [١٣].

كان أساس التطور المذهل للإمارات العربية المتحدة من مجموعة مشايخ صحراوية مغمورة إلى دولة متحضرة وحديثة تقريباً قائم على الثروة التي جنتها من النفط والغاز التي وصلت ذروتها في منتصف السبعينيات فقد كان النفط يشكل حوالي ٩٦٪ من دخل التصدير وحوالي ٧٠٪ من إجمالي المنتجات المحلية. رغم إنها تسهم بأقل من ٣٥٪ من إجمالي المنتجات المحلية، إلا إن صناعة النفط والغاز بقيت هي المصدر الأساسي والأهم في استمرار التطور والتحسن الاقتصادي للبلد [١٤].

تم اكتشاف النفط بكميات تجارية في الإمارات في أواخر الخمسينيات بعد فترة طويلة من محاولات الاكتشاف في ما قبل الحرب العالمية الثانية في الكويت، فعلى سبيل المثال لم يحدث أي تنقيب فعال عن النفط

بين الحربين العالميتين، فيما كانت تسمى الولايات Trucial States، ولم تكن الإمارات قد توحدت، وإنما كانت إمارات متعددة يحكمها أكثر من شيخ [١٥].

وعلى الرغم من ذلك كان هناك وعياً دائماً بأن هناك مصادر نفط محتملة قد تكون موجودة خلال فترة الحرب العالمية الثانية ورغم ظهور قوة قومية مستقلة في منطقة الخليج، بقيت الدول Trucial مستقرة بصورة كبيرة تحت السيطرة البريطانية التي أجرت سلسلة من المعاهدات التي تم عقدها في ١٩٢٢، مع حكام الدول الخليجية وأدت إلى منح امتيازات النفط حصرا لشركات توافق عليها الحكومة البريطانية فقط [١٦]. بالتالي، أصبح ذلك أكثر تقييداً عندما كانت توجه الإنذارات النهائية من قبل المندوب السياسي البريطاني الى كل الحكام في الخليج العربي الذين كان عليهم أن يتعاملوا مع شركة واحدة فقط، وهي شركة البترول المحدودة (بتروليوم كونسيشنزلمتد) [١٧].

وفي ذلك الوقت، ربما كان لهذا الاجراء السابق علاقة أكثر برغبة بريطانيا بأبعاد الأطراف الأخرى عن الشؤون الاقتصادية والسياسية للدول الخليجية أكثر منها باهتمام مباشر باحتمالات وجود النفط في المنطقة [١٨].

بالمقابل كانت هناك موارد نفطية بديلة عن نفط منطقة الخليج العربي وفي دول شرق أوسطية أخرى، فقد تمتعت شركة (نفط العراق)، التي كانت مقرها في لندن بامتيازات عديدة باحتكارها لنفط العراق، وهي شركة بريطانية [١٩]. كما أسهمت شركة النفط الانكلو - فارسية التي كانت تدعمها الحكومة البريطانية بدور مهم في السيطرة على النفط الإيراني الذي تم اكتشاف أول حقل نفطي له في (مسجد سليمان) بـ عبادان عام ١٩٠٨ [٢٠].

وفي أواخر الثلاثينيات قامت شركة فرعية أخرى لشركة نفط العراق، وهي شركة تطوير البترول المحدودة (بتروليوم دفلبومنت لمتد) بالهيمنة على ساحل الخليج العربي عن طريق الاتصال بحكام المنطقة بصورة فردية والتقدم بعروض الامتيازات لاستكشاف النفط في أجزاء عرفت وأصبحت فيما بعد تعرف باسم الإمارات العربية المتحدة [٢١].

وفي ١٩٣٨ وقع حكام دبي ورأس الخيمة اتفاقيات منحت امتيازات لشركة بترول العراق مقابل دفعات كان من المقرر دفعها فوراً عند التوقيع عليها وفيما بعد، وتحديداً في كانون الثاني عام ١٩٣٩ تم إعطاء شركة (بتروليوم دفلبومنتلمتد) حق استكشاف النفط في جميع مقاطعات إمارة أبو ظبي الساحلية وجزئياً من مقاطعاتها غير الساحلية ووقع حكام آخرون على اتفاقيات أخرى [٢٢]. كانت هذه الاتفاقيات امتيازات من النوع المفضل للشركات النفطية في منطقة الشرق الأوسط وغيره وغطت فترات طويلة، امتدت قسم منها لمدة ٧٥ سنة في حالة أبو ظبي وبصورة عامة غطت جميع المقاطعات في الإمارات العربية [٢٣].

كانت الفائدة الرئيسية المباشرة لها في ذلك الوقت، على الرغم من عدم اكتشاف أي نفط بكميات تجارية حتى وقت طويل، هي إن المال مقابل حقوق الاكتشاف أصبح مصدرا مهما لثروة وقوة جديدة للحكام الخليجيين [٢٤]. وكشف إن الاهتمام المتزايد باحتمال وجود النفط في المنطقة أيضاً عن الحاجة لوضع حدود سياسية محددة لأنها كانت قبل ذلك بشكل مبهم وغير واضح، ونتيجة لذلك حدثت هناك عدد من المشاكل والصراعات بين الدول الخليجية [٢٥].

وخلال الحرب العالمية الثانية لم يكن باستطاعة شركات النفط الاستمرار في فعاليات الاستكشاف في منطقة الخليج، ولكن سرعان ما تم استئنافها بسرعة بشكل محدود حالما انتهت الحرب، ومعظم الاستثمار تم من قبل شركة نفط العراق وشركاتها التابعة في الخليج وتركز أساساً في قطر وغيرها من الدول الخليجية [٢٦].

وفي ضوء نتائج لاستكشافاتها الأولية، تنازلت شركة نفط العراق عن حقوق الامتياز في إمارة دبي، الشارقة، راس الخيمة، عجمان، أم القيوين، والفجيرة لغيرها من الشركات، وبالنتيجة، منح الحكام حقوق الامتياز لشركات أخرى لم تكن بالضرورة مملوكة بصورة مباشرة لشركة نفط العراق [٢٧]. خلال الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين حصلت بعض الشركات النفطية الأجنبية على امتيازات للتنقيب عن النفط،

كان أهمها تلك التي منحت من قبل أبو ظبي لشركة أجنبية كانوا شركاء مع شركة نفط العراق التي تعود ملكيتها لبريطانيا [٢٨]. لقد كان اكتشاف النفط من قبل هذه الشركة بكميات تجارية بعيداً عن الساحل في أم شايف في ١٩٥٨ وهو الذي بدأ وضع الإمارات العربية المتحدة لكي تصبح إمارة منتجة للنفط مهمة جداً، ونتيجة لهذا الاكتشاف تم تأسيس مركز المعالجة ومحطة التصدير فيها، وتم تصدير أول نفط خام في عام ١٩٦٢ [٢٩].

وتم أيضاً اكتشاف احتياطي مهم للنفط بعيداً عن الساحل في أبو ظبي في ١٩٦٣، وبدأ الإنتاج به في ١٩٦٧، بدأت شركة بترول أبو ظبي، التي تم إعادة تسميتها بتروليوم دفلوبمنت لمتد كومبيني والتي كان تعمل على الأرض أول اكتشافاتها المهمة للنفط في الأرض في حقل موربات في عام ١٩٥٨، كانت هناك اكتشافات مهمة أخرى في أبو ظبي على الساحل وبعيداً على الساحل، أهمها في حقل (بو حاسة الكبير) في ١٩٦٢؛ ولكن لم يكن هناك اكتشاف نفطي تجاري مهم وكبير منذ عام ١٩٧٣. يبدو انه من غير المحتمل، ولكن ليس مستحيلاً، بان يكون هناك أي حقول كبيرة متبقية لم يتم اكتشافها [٣٠].

أدى انسحاب البريطانيين من الخليج نهاية ١٩٧١ إلى تشكيل الإمارات العربية المتحدة، وانسجاما مع النزاعات في الولايات المنتجة للنفط الأخرى، دور وطني أقوى في تطوير النفط، في الوقت الذي تم فيه اكتشاف نفط أم شايف، كانت شركة أبو ظبي مارين ايرياز، إحدى صاحبي الامتياز الأساسيين، ملكاً صرفاً لمجموعة شركات دولية من ضمنهاتوتال، وشيل، والتي كانتا عضويتين من شركات شركة نفط العراق القديمة [٣١].

فيما بعد تم بيع ٤٥٪ من أسهم الشركة لمجموعة شركات يابانية JODCO، صاحب الامتياز الرئيسي الأخر، أبو ظبي بتروليوم كومبين (شركة نفط أبو ظبي) والتي تملك الآن حصة قدرها ٤٠٪ في عمليات شركة أبو ظبي الساحلية، كانت ملكاً مشتركاً من قبل الشركات الدولية، شيل، وتوتال، وايكسونوموبل. إن البنية الحالية لصناعة النفط في أبو ظبي يعود تاريخها إلى ٢٨ تشرين الثاني ١٩٧١ عندما أسست الحكومة شركة نفط وطنية، شركة نفط أبو ظبي الوطنية، نص قانون رقم ٧ في ١٩٧١ علما أن شركة نفط أبو ظبي الوطنية سوف تعمل في جميع مجالات صناعة النفط والغاز [٣٢]. مبدئياً حصلت الحكومة على حصة ٢٥٪ في الشركتين صاحبتي الامتياز، لكن فيما بعد، وفق شروط الاتفاقية المساهمة في ٢ أيلول ١٩٧٤، تم رفع هذه الحصة إلى ٦٠٪. إن اكتشافات الهيدروكاربون التي حدثت خلال العقود التي بين نهاية الحرب العالمية الثانية والسبعينيات جعلت أبو ظبي المنتج الرئيسي في الإمارات العربية المتحدة وأيضاً أحد الموارد العالمية الرئيسية للنفط [٣٣].

لم تفقد الإمارات هذا الموقع ابدا في ١٩٧٥، بل امتلكت أكثر من ٩٠٪ من احتياطي النفط والغاز المثبتة الإمارات العربية المتحدة انتجت حوالي ٨٤٪ من نفطها [٣٤].

أما في دبي فقد تم أول اكتشاف تجاري، في حقل الفتح بعيداً عن الساحل، من قبل شركة تابعة لشركة كونكو الأمريكية في ١٩٦٦. أخذت كونكو امتيازات تنازلت منها شركة بترول أبو ظبي سنة ١٩٦٣. تبع ذلك عدة اكتشافات في بداية السبعينات واكتشاف رئيسي للغاز CondenSate في مارغام ١٩٨١. ومنذ ذلك الحين لم يتم اكتشاف أي شيء ذو أهمية. في الشارقة تم اكتشاف حقل نفط مبارك البعيد عن الساحل من قبل شركة اجنبية في ١٩٧٢. ولكن منذ ذلك الحين لم يتم إيجاد أي احتياطي تجاري من النفط الخام. مع ذلك تم اكتشاف احتياطي مهمة للغاز الطبيعي على الساحل في ١٩٨٠ [٣٥]. وتعد الشارقة منذ ذلك التاريخ محافظة إنتاج غاز رئيسية.

كانت نتائج الاستكشافات التي قامت بها عدد من الشركات المختلفة على مدى عدة عقود في الولايات الأخرى في الإمارات العربية المتحدة كانت مخيبة للأمل. إن العضو الوحيد الآخر في الإمارات العربية المتحدة الذي وجد فيه هايدروكاربون بكميات تجارية لحد الآن هو رأس الخيمة حيث تم اكتشاف حقل غاز Conden Sate صغير صالح في عام ١٩٨٠. تم اكتشاف تجمعات ثانوية من النفط، والغاز في أم القيوين، وعجمان، ولكن لم يتم استثمارها بعد [٣٦].

استناداً على الاكتشافات في أبو ظبي أواخر الخمسينيات والستينيات وصل إنتاج النفط في الإمارات العربية المتحدة ١ مليون برميل في اليوم الواحد، وإشارة إلى ١٩٧١ و١٩٧٧ تم مضاعفته إلى ٢ مليون برميل في

اليوم. تم الوصـــول إلى ذروة واضـــحة بمعدل ١.٦ مليون برميل يومياً في ١٩٨٠ منذ آنذاك أصـــبح إنتاج النفط الخام والغاز الطبيعي حوالي ٢.٥ برميل يومياً [٣٧].

إن الإمارات العربية المتحدة هي رابع أكبر دولة في العالم في إنتاج النفط بين أعضـــاء أوبك، بعد الســـعودية العربية، إيران، فنزويلا، العراق، وعاشـــر أكبر دولة في العالم، وصـــلت صـــادرات النفط الخام من الإمارات العربية المتحدة ١.٢ مليون برميل يومياً في ١٩٨٠، ورغم وجود القدرة على إنتاج وتصـــدير المزيد مازالت تصل إلى حوالي أكثر من ٢ مليون برميل يومياً بقليل [٣٨].

ابتدأ استخدام الغاز الطبيعي مرتبط بإنتاج النفط الخام في بداية السبعينات وبدأت أبو ظبي تصدير الغاز الطبيعي المســال في ١٩٧٧. كان هذا مشـــروعاً رائداً، تم التخطيط له وبناؤه في وقت فيه كانت دول قلائل في الشـــرق الأوســـط تفكر بتصـــدير الغاز بالإجمال، كان إنتاج الغاز الطبيعي يتزايد بصـــورة ثابتة منذ بداية الثمانينيات يتم الآن إنتاج الغاز الطبيعي الصرف وغير الصرف في دبي، والشارقة [٣٩].

وكذلك أبو ظبي ويتم استخدامه بصورة واسعة في الاستهلاك المحلي في معظم الإمارات مع ارتفاع إنتاج النفط والغاز جاء الاستثمار في جميع البنى التحتية الضرورية لدولة نفطية حديثة [٤٠]. ويمكن قياس تأثير اكتشاف النفط والغاز على الازدهار الكلي لمواطني الإمارات العربية المتحدة من خلال التزايد الموافق في عائدات النفط تزايد هذا من ٦ ملايين دولار فقط في ١٩٦٣. إلى حوالي ٦ بليون دولار في ١٩٨٠ [٤١]. مع أسعار نفط عالية وبإنتاج وصل ذروته مع أسعار النفط الأقل فأن العائدات الآن اقل بقليل بمعدل حوالي ١٤ بليون دولار مع ذلك بالاعتماد بصورة كبيرة على مواردها النفطية والغازية فان دخل الإمارات العربية المتحدة يبقى أحد أعلى الدخول في العالم [٤٢].

بنية صناعة النفط والغاز:

وفقاً للدستور الفدرالي للإمارات العربية المتحدة فأن لكل إمارة المسؤولية والسلطة الكاملة فيما يتعلق بشؤون النفط والغاز الخاصة بها بصورة عامة يجب مفاوضة الحق باستكشاف وتطوير موارد النفط والغاز في كل إمارة مع حاكمها. تختلف البنية الفعلية لصناعة النفط ومدى وشكل دور الحكومة بصورة كبيرة بين الإمارات. في أبو ظبي مثلا لدى الولاية حصة رئيسية في كل الفعاليات المهمة المتعلقة بالنفط والغاز بينما في بعض الإمارات الأخرى مثل هذه الفعاليات تبقى بصورة كبيرة بيد شركات أجنبية وأحياناً صغيرة نسبياً [٤٣].

تتم إدارة جميع أعمال النفط والغاز في أبو ظبي من قبل مجلس البترول الأعلى والذي يدير بصـــورة مباشـرة شـؤون شـركة نفط أبو ظبي الوطنية، شـركة النفط الوطنية ليسـت لدى الشـركة هيئة إدارية منفصـلة ويدير المراسلات بين السكرتير العام لمجلس البترول الأعلى والذي يدير بصورة مباشرة شؤون شركة نفط أبو ظبي الوطنية [٤٤].

ليست لدى شركة النفط الوطنية هيئة إدارية منفصلة ويدير المراسلات بين السكرتير العام لمجلس البترول الأعلى ورئيس شركة نفط أبو ظبي رجل واحد حالياً من ابو ظبي، إن رئيس مجلس البترول الأعلى هو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، الأمير المتوج ورئيس مجلس أبو ظبي التنفيذي [٤٥].

بقيت حصـة شـركة نفط أبو ظبي الوطنية في الشـركتين صـاحبتي الامتياز الرئيسـيتين، أبو ظبي مارين ايرياز - ابوكر وشـــركة أبو ظبي (ادكو) ٦٠٪ يعطي هذا الولاية ســـيطرة فعالة على الإنتاج مع إبقاء الشـــركات الدولية الأصلية كشركاء للمساعدة في تمويل تطوير وتشغيل الحقول [٤٦]. إن حاملي الأسهم الخاصين الآخرين في أبو ظبي مارين ايرياز وتوتال بحصـة ١٤.٧٪، وتوتال بحصـة ٣.٣٪ ومجموعة الشـركات اليابانية JODCO بحصـة ١٢٪ شـيل، وتوتال لكل منهما حصـة ٩.٥٪ في شـركة أبو ظبي (ادكو) وحصـة ٩.٥٪ أخرى مقسـمة بين اكسـون وموبل بينما بارتكس تملك ٢٪ المتبقية [٤٧].

إن العمليات التي تقوم بها الشـــركات الفعالة في أبو ظبي يديرها بصـــورة كبيرة القانون رقم (٨) في ١٢ تموز ١٩٧٨ قـانون حفظ موارد البترول إن هـذا ليس قـانون بترول بـالمعنى العـام للكلمـة وأيضـــاً لا يتضـــمن

الضرائب والترتيبات المالية ولكن يقدم أنظمة مفصلة لعمليات الاستكشاف والإنتاج شكليا يشبه كثيراً قانون أوبك القياسي للحفظ تستمر اتفاقيات الامتياز الأصلية للاستكشافات والتطوير بعد التحسين بتطبيق حصة ٤٠٪ في أبو ظبي مارين ايرياز شركة أبو ظبي (ادكو) التي أبقت عليها الشركات الدولية بالإضافة إلى ذلك [٤٨].

ووفقاً لاتفاقية منفصلة تم إعطاء الشركات حقوق (إعادة شراء) تخولهم شراء حصة ٦٠٪ التي تملكها الحكومة بأسعار محددة باستثناء نايجيريا فأن الإمارات العربية المتحدة هي عضو الأول الوحيد الذي يمكن للشركات الأجنبية إن تملك الامتيازات فيه [٤٩]. ويتم دفع الضرائب وحقوق الملكية للحكومة من قبل المساهمين بصورة رئيسية بمعدلات أوبك القياسية التي تبلغ ٨٥٪ و ٢٠٪ على التوالي تم تسوية الحاجة للتشجيع الإضافي للشركات للاستثمار في إيجاد وتطوير حقول النفط الأصغر والأكثر كلفة وبخاصة تلك البعيدة عن الساحل عن طريق إعطاء حوافز فيها يخص الشروط المالية إن مشغلي حقل موباران البعيد عن الساحل على سبيل المثال يدفعون ضريبة قدرها ٥٥٪ وملكية قدرها ١٢.٥٪ [٥٠].

إن شركة النفط الوطنية نفسها تدفع ضريبة للحكومة قدرها ٥٥٪ وملكية قدرها ٢٠٪ مقابل حصتها البالغة ٦٠٪ من الانتاج [٥١]. تملك شركة نفط أبو ظبي الوطنية أيضاً حصة ٨٨٪ في زادكو والتي هي مزيج من مغامرتين مشتركتين تم انشائها مع توتال لتطوير وتشغيل خمس حقول بعيدة عن الساحل. شركة نفط أبو ظبي الوطنية تملك أيضا حقوقا حصري باستكشاف وتطوير الهايدروكاربون في عدد من المناطق في أبو ظبي [٥٢]. بالإضافة إلى ذلك إن هناك مجموعتين تجاريتين عاملتين مستقلتين في أبو ظبي، ادكو، وموكو تحت سيطرة الأسهم اليابانية وهناك مغامرتين مشتركتين تم إنشاؤها لتعمل في حقول معينة. منذ تأسيسها في ١٩٧١ قامت شركة نفط أبو ظبي الوطنية بتوسيع فعالياتها بصورة ثابتة في مجال النفط والغاز وأنشأت عدد كبير من الشركات التابعة [٥٣].

بصورة أساسية ومن خلال الشركتين العاملتين الأساسيتين التابعتين لها فان شركة نفط أبو ظبي الوطنية تفسر ضخامة فعاليات الاكتشافات والإنتاج في أبو ظبي [٥٤]. إن شركة نفط أبو ظبي الوطنية، بصفتها الشركة القابضة لجميع شركات النفط والغاز في أبو ظبي هي الآن منظمة واسعة النطاق والخبرة تغطي تقريباً كل مجالات عمل الهايدروكاربون من إنتاج النفط والغاز إلى التنقية والنقل إلى سوق التجزئة [٥٥]. إن شركة استثمار البترول الدولية، وهي هيئة دولية منفصلة، تملك أيضا حصص ثانوية في عدد من شركات النفط والغاز ما وراء البحار بما فيها شركة التكرير الاسبانية، سيبسا وشركة النفط الدولية النمساوية، Oemv. لا يوجد في دبي منظمة واحدة تدير صناعة النفط والغاز وليس هناك قانون خاص بالبترول إن اهتمام الحكومة المباشر في الفعاليات الرئيسية للإنتاج والتسويق هو اقل نوعاً ما من أبو ظبي على الرغم من إن حاكم دبي، في تموز ١٩٧٥ أعلن عن نقل ملكية كل حقوق الهايدروكاربون إلى الحكومة.

مع ذلك بقيت الشركات الخاصة والأجنبية يتم تشغيل حقول النفط الأربعة الرئيسية من قبل شركة بترول دبي، والتي تملك أيضا الحصة الرئيسية Licensedac Reageo في الإمارة [٥٦]. إن شركة بترول دبي هي شركة فرعية ملك صرف لشركة كونكو الأمريكية والتي تعمل لحساب مجموعة مرخصة. هذه المجموعة تتألف من كونكو ٣٢.٥٪، توتال ٢٧.٥٪، ريبسول ٢٥٪، وشركتين المانيتين تملكان ١٥٪ المتبقية. إن شركة آركو، وهي شركة تابعة لاأتلانتكرجفيلد، هي حامل الترخيص الوحيد لمنطقة ممتدة على الساحل في جنوب غرب دبي. إن شركة ارامكو هي التي قامت بالاكتشاف الكبير على الساحل للغاز وCondensat في مارغام في ١٩٨٠ [٥٧].

تم منح الامتيازات بعيداً عن الساحل في الأصل إلى شركة سوبيرياراويل في ١٩٥٤ ثم تم الاستيلاء عليها فيما بعد من قبل شركة يتشارك في ملكيتها توتال لاوهسبانويال أيضاً هناك شركتان أمريكيتان صغيرتان آخريتان تحملنا ترخيصا في منطقة ممتدة على الساحل وجزئيا بعدا عن الساحل بالرغم من انه لا يوجد حاليا عمليات فعالة تجري هناك [٥٨].

وأنشأت حكومة دبي شركة جديدة تدعى شركة الإمارات الوطنية تعمل هذه الشركة كشركة قابضة للمشاريع الساحلية داخل وخارج القطر وأيضاً تعمل كشركة أم تملك أسهم الحكومة في الشركات الموجودة. استلمت شركة نفط الإمارات الوطنية حصة الحكومة البالغة ٦٠٪ في شركة مشتركة بين الدولة وكالنيكس التي دخلت سوق إنتاج التجزئة للنفط في أواخر السبعينيات [٥٩].

كانت بداية هذه الشركة المشتركة، EPPCO هي منافسة مع شركة بترول الإمارات العامة والتي مقرها في أبو ظبي، والتي تم إنشاؤها من قبل حكومة الإمارات العربية المتحدة الفدرالية لتوزيع منتجات النفط في دبي والإمارات الشمالية [٦٠]. لا يوجد في الشارقة قوانين تنظيم العمليات الهايدروكاربون مثل هذه. يتم تشغيل الحقول المنتجة الثلاث من قبل شركة بترول الهلال التي يقع مقرها في الشارقة ومن قبل الشركة الأمريكية المستقلة، اموكو، كانت شركة الهلال في الأصل ملك لعدة شركات أمريكية مستقلة لكنها الآن ملك لمديرها الإداري السابق. تملك حكومة الشارقة حصة رئيسية في معمل معالجة الغاز الوحيد في البلد. في الإمارتين الأخريين التي تم إيجاد النفط والغاز فيهما، أم القوين ورأس الخيمة، فأن الاستكشاف والإنتاج بصورة عامة في أيدي عدة شركات عدة شركات أجنبية صغيرة [٦١].

إن الاستكشاف في الفجيرة وعجمان، وكذلك الفعاليات الأخرى المتعلقة بالنفط والغاز مثل bunkering وإنتاج السماد، تقع في أيدي شركات كبيرة مستقلة ثانوية [٦٢].

إنتاج النفط واحتمالاته في الإمارات العربية المتحدة:

بكل المقاييس تلك الإمارات العربية المتحدة أكبر مورد هايدروكاربون في العالم. نتيجة لمراجعة أساسية في أواخر الثمانينات تضاعف في حينها التقدير الموجود لاحتياطي النفط ثلاث مرات من ٣٣ مليون برميل. ظل احتياطي النفط والمثبتة حوالي ٩٨ مليون برميل من حينها. إن هذا التقدير يمثل معدل عالي للاسترداد يبلغ ٥٠٪ ولكنه لم يكن غير واقعي بوجود التكنولوجيا المتقدمة. وفقاً للمعدلات الحالية للإنتاج فان مثل الاحتياط المثبتة المهمة هذه ستدوم لأكثر من ١٠٠ سنة في باقي العالم، فقط العراق والسعودية العربية لديها احتياطي أكبر من الإمارات العربية المتحدة [٦٣].

وصل إنتاج النفط الخام وسوائل الغاز السائل في الإمارات العربية المتحدة بالإجمال إلى ٢.٦ مليون برميل يومياً وكان يدر بمعدل ٢,٥ مليون برميل يومياً منذ ذلك الحين. واستمر التنقيب الفعال في الإمارات منذ إن تم اكتشاف النفط لأول مرة [٦٤]. ووصلت ذروة فعاليات الاستكشاف وإنهاء الآبار في بداية الثمانينات. كان عدد المعدات الفعالة في ١٩٨٠. ولكن أصبح يعمل بمعدل ١٥ إلى ٢٠ سنوياً في السنوات التي بعدها. إن أبو ظبي هي المنتج البارز للنفط والغاز في الاتحاد يبدو هذا المنصب قابلاً للتعريز أكثر في السنوات القادمة، إن دبي هي ثاني أكبر منتج للنفط ولكن احتياطها قليل نسبته لإنتاجها قل في السنوات الأخيرة [٦٥].

ويلاحظ في الجدول الاتي حقول النفط الأساسية في الإمارات العربية [٦٦]:

الحقل	سنة الاكتشاف	عدد الآبار المنتجة	API gravity
أبو ظبي			
أبو البوخوش	١٩٦٩	٤٢	٣٢,٠
ارزانة	١٩٧٣	١٤	٤٢,٠
اساب	١٩٦٥	١٠٦	٤١,٠
باب	١٩٥٨	١٠٠	٤٤,٠
بوصاصه	١٩٦٢	٢٠١	٣٩,٠
باندوق	١٩٦٤	٢٣	٤٠,٠
موباراز	١٩٦٩	٢٨	٣٧,٠
سهل	١٩٦٧	٢٢	٣٩,٧
ساتاه	١٩٧٥	١٠	٣٩,٨
أم الدنح	١٩٦٩	٣٢	٣٢,٥

أم شايف	١٩٥٨	١٤٢	٣٧,٠
زقوم الادنى	١٩٦	١٣١	٣٩,٠
زقوم الأعلى	١٩٦٣	١٤٢	٣٥,٠
دبي			
فلاح	١٩٧٢		٢٥,٥
فتح	١٩٦٦		٣١,٨
راشد	١٩٧٣	١٤١	٣٨,٠
مرغام	١٩٨٠	١٠	٤٣,٥
راس الخيمة			
سجع م مؤيد	١٩٨٠	٣٠	٥٠,٠
مبارك	١٩٧٢	١٤	٤٧,٠

تم اكتشاف جميع الحقول الساحلية وغير الساحلية الرئيسية في أبو ظبي في نهاية الخمسينات وبداية الستينات [٦٧]. ونظراً لقدم حقولها وقلة إمكانية تنقيبات جديدة، فان إستراتيجية شركة النفط الوطنية طويلة الأمد هي الوصول باسترداد النفط للأمد الأقصى للحقول الموجودة وكذلك إدارة مشاريع استثمارها. ثم توجيه الجهود الرئيسية نحو زيادة الإنتاج والإبقاء سياسات إدارة مخزون معقولة يتم استخدام حقن الماء والغاز لعدة سنوات لتحسين الإنتاج، ومن اجل تحسين معدلات الاستيراد والإنتاج أكثر، تم استخدام عمليات أكثر تطوراً وكلفة حالية. على سبيل المثال، يتم تغيير حقل مباراز غير الساحلي بواسطة مضخات كهربائية غطاسة بواسطة حقن غاز عالي الضغط [٦٨].

تم استخدام التنقيب الأفقي أيضاً لعدة سنوات وتم تطوير خبرة جيدة في التنقيب المنحرف وهنالك أيضاً قدرة قولبة الخزانات الداخلية عالية التعقيد [٦٩].

جزئياً وكنتيجة لأساليب الاسترداد التي كان يجب استخداما، فان كلفة دورة الإنتاج الكاملة لنفط أبو ظبي الخام هي نوعاً ما أعلى من بقيت منتجي الخليج الرئيسين الآخرين. على الساحل، بأنها تتراوح من ٢.٥٠ إلى ٣.٧٥ دولار وبعيداً عن الساحل من ٦.٠٠ إلى ١٠.٠٠ دولار بالبرميل للنفط الخام يقدر كلفة إضافة طاقة جديدة بمعدل حوالي ٦٠٠٠ دولار للبرميل يومياً، ورغم إن كلفة الاستثمارات غير الساحلية هي نوعا ما إلا إن الحقول الساحلية راشد وفاتح، من انخفاض الخزانات الحاد. في أواخر السبعينات، بدا بأن راس الخيمة قد تصبح منتج هايدروكاربون بعد اكتشاف حقل غاز ساحلي [٧٠].

ولكن لم يؤد هذا إلى أي شيء. لا يوجد أي استكشاف في الوقت الحاضر وبقيت حصة الإمارات الوحيدة في إنتاج الهايدروكاربون عند ٢٠٪ حصته في عائدات حقل المبارك، والذي يقع جزء منه في مياهها الإقليمية [٧١].

في بقية الإمارات تم إجراء استكشافات قليلة ولكن تم اكتشاف فقط فجهات صغيرة جداً قليلة في الماضي، لم يكن أي منها تجارية. ولم يتم إيجاد أي إمكانية أي إمكانية لأي استكشاف تجاري كذلك [٧٢].

توسع استخدام الغاز الطبيعي في الإمارات العربية المتحدة:

كما في عدد من البلدان الأخرى في الشرق الأوسط، تقوم حكومة دبي بتطوير احتياطياتها الضخمة من الغاز الطبيعي في اجل زيادة عائداتها ولدعم النمو الاقتصادي أكثر، وتم تصميم إستراتيجية الحكومة لتطوير الغاز بحيث تزود أبو ظبي بكميات كافية من الغاز للاستخدام المحلي كوقود أو مخزون [٧٣]. بما يتناسب مع الطاقة المتزايدة بكثرة تزويد الغاز للإمارات الأخرى.

في الأماكن الأخرى [٧٤]. وفي الإمارات العربية المتحدة أصبح الغاز أيضاً أساساً مهماً للتطوير الصناعي والكلي، بالرغم من إن الشارقة فقط تملك احتياطيات كافية لدعم احتياطيات أو للتصدير [٧٥]. إن حقن الغاز يستخدم أيضاً بصورة كبيرة لدعم إنتاج النفط الخام. في أبو ظبي، شهدت أوائل الثمانينيات تسارع في المشاريع الكبيرة التي تم بدأها لتوسيع سلسلة الغاز باحجمها بصورة كبيرة من الإنتاج والمعالجة إلى تسهيلات التصدير.

بعيداً عن الساحل، تعزز إنتاج الغاز الطبيعي في الربع الأخير من ١٩٨٠ عندما بدأ الإنتاج في خزان غاز خوف الضخم، والذي يقع تحت حقل نفط أم شايف. يتم تشغيل معمل الغاز الطبيعي المسال في جزيرة داس من قبل شركة إسالة غاز أبو ظبي، تم إنشاء هذه الشركة سنة ١٩٧٣ وتملك ٥١٪ من أسهمها شركة نفط أبو ظبي الوطنية، مع مجموعة متسوي، شيل، وتوتال كشركاء [٧٦].

تم إنهاء المفاوضات الأولية مع شركة كهرباء طوكيو منذ ١٩٧٢ وبدأ المعمل بالإنتاج في ١٩٧٧. بقيت شركة كهرباء طوكيو الزبون الرئيسي. تم التوصل إلى اتفاقية جديدة في ١٩٨٠ لها صلة بالمخطط بتوسيع المعمل، وهذه الاتفاقية تسمح لشركة كهرباء طوكيو بحمل ٥ مليون طن سنوياً من الغاز الطبيعي المسال خلال فترة ٢٥ سنة [٧٧]. إن دبي تستهلك غاز طبيعي أكثر قدرتها على الإنتاج، وان سوق منتجات الغاز الطبيعي فيها يتألف كلياً من غاز غير مرتبط يأتي من حقل مرغام، بما إن جميع الغاز الأخر المنتج في حقول النفط الرئيسية يتم الآن إعادة حقنه في التكوينات النفطية، تم معالجة غاز مارغام في منطقة جبل علي الصناعية منذ ١٩٨٠، في معمل تشغله شركة غاز دبي الطبيعي [٧٨].

وهي شركة مشتركة بين حكومة دبي (٨٠٪) وشركة كندية، شركة نفط سنتغديل، إن طاقة إنتاج معمل جبل على حوالي ١٧٠٠ طن يومياً من البويتنوالبروبين و ٩٠٠٠ طن يومياً من condensate [٧٩]. إن إنتاج المعمل من غاز البترول المسال يتم أخذه حالياً من قبل شركتين يابانيتين ومعظم الغاز الجاف يتم تزويده إلى معمل صهر الالمنيوم في دبي في جبل على والى محطات الطاقة [٨٠].

في بداية ١٩٩٣ بدأت شركة غاز دبي استيراد الغاز كجزء من جهودها الناجحة في تنويع اقتصادها بعيداً عن النفط والغاز تحتاج دبي إلى كميات متزايدة من الغاز لتزيد المشاريع الصناعية والتجارية بالطاقة في جبل علي ومنقطة التجارة الحرة. وهي تحتاج أيضاً إلى غاز إضافي لحقنه في حقول النفط غير الساحلية للحفاظ على مستويات الإنتاج [٨١].

مع امتلاكها فقط لاحتياطات غاز متواضعة ومنخفضة فليس لدى دبي خيار آخر سوى استيراد كميات إضافية من الغاز من الدول المجاورة في الخليج. لقد أخذت بنظر الاعتبار إيران، قطر وعمان ضمن دول أخرى كموارد محتملة من الإمدادات الإضافية [٨٢].

استخدام وتزويد النفط المحلي:

كان استهلاك الطاقة الكلي للإمارات العربية المتحدة، بما فيه الطيران الدولي والمستودعات البحرية، مستقراً إلى درجة كبيرة خلال السنة الماضية ١٩٩٣ أو أكثر وهو ثابت الآن عند حوالي ٧٠٠٠٠٠ ب/ي أو ٢٥ مليون toe سنوياً يبلغ الاستهلاك المحلي الداخلي حوالي ٥٠٠٠٠ ب/ي. إن استهلاك الطاقة لكل Capita، والذي يبلغ حوالي ١٩٠٠٠ كغم، وهو أكثر من ضعف استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية وهو أحد أعلى المعدلات في العالم [٨٣].

يعكس هذا اجتماع الأسعار الزهيدة جداً مع الدخل المرتفع جداً وكذلك تجارة مستودعات كبيرة نسبياً. إن الغاز الطبيعي يزود أكثر من نصف حاجة الإمارات العربية المتحدة للطاقة المحلية، بينما يزود النفط بقية الاحتياجات الأخرى [٨٤]. إن الاستهلاك المحلي لمنتجات النفط قد تضاعف خلال العشر سنوات الأخيرة، رغم إن معظم النمو حدث في أواخر الثمانينات. لقد نما الاستهلاك ببطء في السنوات الأخيرة لان الغاز أصبح يستخدم بصورة أوسع وتباطأ النمو الاقتصادي ككل. كان الاستهلاك الإجمالي لمنتجات النفط بكل انواعها الإمارات العربية المتحدة في ١٩٨٠ حوالي ٣٢٠٠٠٠٠ برميل يومياً والذي تغير قليلاً عن السنتين السابقتين. تتضمن هذه الكميات مبيعات كبرى من وقود الطيران الدولي والمستودعات البحرية، وكذلك بعض المفقودات في التكرير [٨٥].

إن الاستهلاك الفعلي للمنتجات المكررة من قبل المستهلكين المحليين هو فقط نصف هذه الكمية، أما النصف الأخر فهو لبقية المستهلكين الآخرين [٨٦]. في بقية الإمارات العربية المتحدة، إن المصفاة العاملة الوحيدة في الوقت الحاضر هي مصفاة خاصة صغيرة في الفجيرة وهي مصممة لتزويد وقود المستودعات للسفن باستخدام

مرافئ البلد. في دبي، تم إنشاء شركة تكرير بقرار في ١٩٧١ وكانت هناك دراسة جدوى حول إمكانية نصب مصفاة طاقتها ١٥٠,٠٠٠ب/ي. مع ذلك، كان النقص في الإمدادات الكافية من النفط الخام المحلي عائقاً لاتخاذ قرار نهائي حول إنشائها لدى دبي معمل خلط زيت تشحيم ينتج إضافات الكازولين ومنتجات تكييف في الشارقة [٨٧]. إن هذه المصفاة يتم تصنيعها في كندا ومن المؤمل إن تنتج عدة أنواع من المنتوجات.

إن هذه الزيادة الكبيرة في طاقة التكرير هي جزئياً نتيجة للطلب المحلي المتزايد ولكنه أيضـاً انعكاس لاحتمال زيادة صادرات المنتجات وبخاصة إلى الأسواق الأسيوية [٨٨].

إن أبو ظبي إحدى مراكز الخليج التجارية وكانت ناجحة بصورة خاصة في تطوير قطاع خدمة ذو أساس واسع، والذي تضمن السياحة وكذلك الصيرفة والخدمات المالية الأخرى إن معظم الفعاليات الصناعية في دبي تقع في منطقة (جبل علي) الحرة، حيث يتم السماح للملكية الأجنبية للمشاريع. تم إنشاء هذه المنطقة في الأساس في ١٩٨٠ وأصبحت المركز الرئيسي للتجارة (الاستيراد والتصدير والتوزيع) في الخليج يقال أيضاً إن جبل علي هو أكبر مرفأ صنعه الإنسان في العالم وتتضمن فعاليته أكبر حوض جاف للسفن في العالم وتسهيلات إصلاح سفن شاملة [٨٩]. يوجد فيه معمل صهر ألمنيوم ومعامل كيميائية مختلفة. نجحت الشارقة أيضاً في تطوير فعاليات اقتصادية وتجارية رأسمالها موقعها الاستراتيجي في مدخل الخليج. هذا يعطيها امتياز من مضيقي هرمز واللذان يحتويان على محطات حاويات [٩٠].

تدير الشارقة سياسة استثمار أجنبي مفتوحة وأصبحت مركز للتصنيع الإمارات العربية المتحدة رغم إن (إلى حد ما نتيجة الضرورة) تصدرت دبي والشارقة التنوع الاقتصادي، فان أبو ظبي الآن تقوم بإنشاء منطقة تجارة وصناعية جديدة أيضاً [٩١].

العلاقة مع أوبك:

انضـمت أبو ظبي لمنظمة الدول المصـدرة للبترول (أوبك) في ١٩٧٦، بعد سـبع سـنوات من تشـكيل المنظمة في ١٩٦٠. وكان هذا قبل أن يوجد الاتحاد، ولكن تم نقل العضـوية إلى الإمارات في كانون الثاني ١٩٧٤. إن الإمارات العربية المتحدة هي أيضاً عضو في منظمة الدول المصدرة للبترول العربية (أوابك) ومجلس التعاون الخليجي وانضمت إلى الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة [٩٢].

كان للإمارات العربية المتحدة موقعاً متواضـعاً في اجتماعات أوبك، وفي الماضـي، تعاونت مع بلدان مجلس التعاون الخليجي الأخرى لضمان الحفاظ على الأسعار كزميل قليل الاستهلاك وكجار أصبحت أبو ظبي حليفاً طبيعياً لدول مجلس التعاون الخليجي الأخرى ومن الممكن طريقا المتواضـع، رغم وجود اختلافات كبيرة تظهر بين فترة وأخرى.

أسعاروصادرات النفط:

إن تصـدير النفط هو أسـاس الرخاء في دولة الإمارات العربية المتحدة وليس من المحتمل اسـتبداله كمصدر رئيسي لعائدات التصدير لسنوات عديدة قادمة [٩٣]. إن صادرات النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي هي الآن تقريباً ضـعف ما كانت عليه قبل عشـر سـنوات وتبلغ الآن أكثر من ٢ مليون برميل يومياً. يتم بيع معظم صادرات النفط هذه في الأسواق الأسيوية وبخاصة إلى اليابان حيث تكون أصناف الصادرات الرئيسية مفضلة هناك. يتم الحصول أعلى من ٢٥٪ من واردات اليابان من النفط الخام من الإمارات العربية المتحدة [٩٤].

بالمقابل تصـدر دبي جميع النفط الخام الذي تسـتطيع إنتاجه يتطلب هذا من أبو ظبي التكيف في إنتاجها بما يتلاءم مع حصة أوبك الإجمالية الإمارات العربية المتحدة [٩٥]. إن صادرات دبي الأساسية من النفط الخام هي في فتح ذو ٣١ إلى ٣٢ درجات OPIC (أوبك). إن يتم بيع كميات صـغيرة من خام دبي وفقاً لشـروط العقود ولكن معظمه يباع في سـوق البيع المباشـر وهو الخام الأكثر مبيعاً بالتجارة الحرة في المنطقة. رغم المؤن المحدودة المتوفرة، ما زال خام دبي يستخدم كعلامة فاصل لتسعير المبيعات السوق الشرقية من قبل منتجي

الخليج الآخرين الذي يصـدرون كميات أكبر بكثير يقدر يقتبس بلاتس تقييمات ثلاث جريدة دبي لتمييز سـوق دبي المتقدم، عادة يتم المتاجرة كل يوم أما على أسـاس دفعة واحدة أو وفق لنفط خام بيبربرنت. على كل، من المحتمل إن يجعل الهبوط المستمر لتوفر نفط دبي استمرار دورها كحكم خام أكثر صعوبة [٩٦].

إن معظم صـادرات أبو ظبي من الخام، بمعدلات تقطيرها عالية التوسـط، هي مناسـبة جداً لمصـافي اليابان وأنماط المنتجات المطلوبة هناك وهي عادة مطلوبة بشـكل ثابت [٩٧]. إن كل من شـركة نفط أبو ظبي الوطنية ومنتجي العدالة يبيعان كثيراً من نفطهم الخام وفقاً لعقود مشروطة كان لأبو ظبي بنية تسعير صادرات رسمية، لكن تم التخلي عنها في ١٩٨٠ وتنتج الآن أسعار مبيعاتهم السوق الدولي إن في الأساس، تم وضع أسعار الخام المصدر وفقاً لشروط premia التي تحكم سعر البيع المباشر بخام عمان، لكن الآن تعلن شركة أبو ظبي الوطنية سـعر تقديري رجعي شـهري لمنتجاتها الخام الأربع الرئيسـية [٩٨]. إن اختلاف الأسـعار بين منتجات التصـدير الخام الرئيسـية، موربان، أم شـايف، زقوم الأدنى (ذو API يتراوح من ٣٧ الى ٤٠ درجة) وزقوم الأعلى (٣٢ الى ٣٤) هي مستقر باعتدال الخام الأخف والذي تتم المتاجرة به عادة بأعلى من سعرها الأساسي من ١ الى ٢ دولار للبرميل أكثر من الخام الأثقل [٩٩].

تحسنت الأسعار الفعلية لنفط خام الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة بعد الأسعار المنخفضة لأواخر السبعينيات [١٠٠]. في آذار ١٩٨٠، تم تسعير موربان بـ ١٣.٧٥ دولار للبرميل. وخلال ١٩٨٠ وصل بين ١٦ و١٨ دولار للبرميل وبلغ، في منتصف ١٩٨٠، ١٩ دولار للبرميل بالإضافة إلى كميات النفط الخامة المعروضة في الجدول أعلاه، تم تصدير كميات كبيرة من سوائل الغاز الطبيعي وcondensate وكذلك توضع في النفط الخام خلال ١٩٨٠، بدأت سلسة تصدير condensate كبيرة وجديدة من حقل ذمام، مبدئياً بكمية ٩٠٠٠٠٠ ب/ي (MEES، ١٩٨٠). بعيداً عن جاهزيتها للتسويق، فان الفائدة الرئيسية لهذه الصادرات إنها لا تحسب ضد ما تسمح به أوبك [١٠١].

التنويع:

بلغت عائدات التصدير الإجمالية لكل البضائع من الإمارات العربية المتحدة ذروتها عند أكثر من ٢٤ بليون دولار في ١٩٨٠، ٦١٪ منها كانت من النفط، إن قياس التنويع الرئيسي الذي حدث في وقت قصير نسبياً، في ١٩٧٥، يظهر إن النفط شكل ٩٤٪ من مجموع قيمة الصادرات. يعكس هذا، بالطبع، جزئياً الهبوط الكبيرين أسعار النفط الذي حدث في تلك الفترة. في ١٩٨٠، كانت صادرات النفط ٥٧٪ من قيمة الصادرات الإجمالية [١٠٢].

إن النمو في القطاع غير النفطي ينعكس أيضـاً في مسـاهمتها في GDP. من تمثيل اقل من ٤٠٪ في GDP في أوائل الثمانينات، تزود الآن ما يقارب ٦٦٪. لقد انخفضـت قيمة إنتاج نفط الإمارات العربية المتحدة الاسـمية أو بقت ثابتة باعتدال في كل سـنة، في آواخر سـبعينيات القرن الماضي مسـتمر GDP بأجمله بالنمو بثبات [١٠٣]. بصورة عامة، إن الثروة الهائلة عن قطاع النفط تم استخدامها بحكمة في تنويع الاقتصاد على أساس أكثر اتزاناً لقد نما الاقتصـاد بمعدل ٤.٥٪ في ١٩٨٠، بصـورة أساسـية كنتيجة النمو في القطاع الغير نفطي رغم إن تقوية أسـعار النفط لعبة دوراً أسـاسـياً كان لدبي، بصـورة خاصـة مع احتياطيها المحدودين النفط وإنتاجها المتدني، ولعدة سـنوات سـياسـة اسـتخدام عائدات النفط وأموال الاسـتثمارات الأجنبية في تنويع اقتصـادها. قد أجرت تطوراً شـاملاً لصـناعاتها غير النفطية، وشـجعت بصـورة فعالة الاسـتثمار الأجنبي المباشـر وارتقت بنفسـها إلى إن تكون مركز تصنيع وإعادة تصدير إقليمي [١٠٤].

يتم تحديد الكميات المسـموح بها من الإنتاج بصـورة منفصـلة من قبل الحكومة لكن الحقول لكل الحقول المختلفة .١٩٧٩ و١٩٨٠، خفضت أبو ظبي من كميات الإنتاج المسموح بها لحقول ادكو وأبو ظبي مارين ايرياز - اوبكو من اجل زيادة إنتاج نفط خام زقوم الأعلى الذي تديره زادكو [١٠٥]. قيل إن سـبب ذلك كان الكلف العالية لهذا الحقل وبسـبب الحاجة لاسـترداد الاسـتثمار الكبير الذي وضـع في حقل تملك فيه شـركة نفط أبو ظبي الوطنية حصة ٨٨٪. من الواضح إن هذا الإجراء لم ينل اسـتحسـان أصحاب الأسـهم الدوليين في شـركتين

ادكو وشركة أبو ظبي مارين برياز. لان إنتاج دبي يمكن إن يستمر بالهبوط خلال السنة القادمة، يجب إن يكون لأبو ظبي طرق إضافية لزيادة إنتاجها حتى لو كان ذلك في حصته غير قابلة للتغيير. مع ذلك، ما زال هناك طاقة إضافية كبيرة متوفرة، ربما عند الطلب ٥٠٠٠٠٠ ب/ي ويتم حالياً توسيع الطاقة بصورة كبيرة [١٠٦].

تقدم الإمارات العربية في المجال النفطي:

كجزء من سياستها المتعلقة بالطاقة، اتبعت الإمارات العربية المتحدة نمطاً ثابتاً في تحديد واستغلال جميع احتياطاتها من النفط والغاز ومضاعفة قيمتها في السوق الدولية. سوف يقوم مشروع توسيع التصفية الجديد في أبو ظبي بتزويد الطاقة الإضافية الضرورية لمواكبة الطلب المحلي المتزايد للمنتجات لسنوات عديدة قادمة وكذلك تقديم المرونة المطلوبة لإضافة قيمة أكبر لصادرات النفط [١٠٧]. لقد تضاعفت تقريباً طاقة إنتاج النفط الخام خلال السنوات العشر الأخيرة، وما زال العمل جارياً في التوسع أكثر لرفع الإنتاج لأكثر من ٣مليون ب/ي خلال سنوات قليلة. لقد تم تحقيق التوسع في قطاع النفط والغاز، ومازال مستمراً، رغم الحاجة لحقن الغاز وإجراءات توسعية نسبية أخرى. لقد لعبت طبيعة علاقة الإمارات العربية المتحدة طويلة الأمد مع شركات النفط الدولية حول الترتيبات. الامتيازات المالية لعبت دورا كبيرا في ضمان حسن استخدام الاستثمارات والخبرات الضرورية بشكل كاف. في الماضي كان على ا. ع. م، متمثلة بأبو ظبي إن تضطلع بمسؤوليتها في أوبك للتحكم في إنتاجها من النفط الخام. إن التوترات الناجمة عن مثل هذا التغير سوف يكون بدون شك أكبر في المستقبل عندما تنمو طاقة الإنتاج، وسوف تتطلب خبرة سياسية وتجارية كبيرة، داخليا وخارجيا، لإدارة الموقف [١٠٨].

إن احتياطيات غاز الإمارات العربية المتحدة الضخمة يتم استغلالها حاليا بطريقة مدروسة كأساس إضافي لتطوير الاقتصاد. من المحتمل إن تبقى المنافسة مع المزودين الآخرين لأسواق الغاز الدولية شديدة، مع وجود مخططات منافسة جديدة يتم بنائها أو التخطيط لها في الشرق الأوسط وغيره مع ذلك، يجب إن تستطيع الإمارات العربية المتحدة الاستمرار إن تبني بصورة ناجحة على المعمل الرائد والذي تم توسيعه مؤخراً، للغاز الطبيعي المسال في جزيرة داس من المخطط إجراء توسع أكبر ودخل الغاز من الإمارات العربية المتحدة أسواق جديدة في أوربا [١٠٩]. إن استخدام الغاز في الإمارات نفسها لدعم الصناعة المحلية ولإنتاج نفط أكثر للتصدير، هو بند رئيسي آخر في سياسة الإمارات العربية المتحدة لمضاعفة مواردها من الهايدروكاربون لقد كان إنشاء معامل معالجة غاز جديدة، التوسع في المعامل الموجودة أساساً في شبكة الأنابيب في السنوات الأخيرة كان مؤثراً جداً. إن يؤدي هذا أيضا إلى إنتاج مؤن إضافية من سوائل الغاز الطبيعي القيمة للتصدير. من المخطط له إن يستمر النفط والغاز بتزويد المصدر الرئيسي لتمويل تطوير ودعم اقتصاد إماراتي حديث وواسع الأرضية. سوف تستمر أبو ظبي، بامتلاكها معظم احتياطيات النفط، بالهيمنة على قطاع الهايدرو كاربون. مع ذلك تستطيع الشارقة تطوير موقعها في إنتاج الغاز القوي نسبياً وتقوية دورها كمزود للإمارات الأخرى [١١٠].

كان أمام دبي مهمة صعبة ومكلفة لتمنع استمرار الهبوط في إنتاجها للنفط والغاز لكن، لحسن الحظ، كانت تملك بعد النظر واعدت اقتصادها لذلك. في بقية الإمارات لم يكن هناك الكثير.

بعد سنوات من الاستكشاف، ولكن اقتصادها يمكن أن تستفاد فقط من اتحادها القومي في الإمارات العربية المتحدة ومن الحركة العامة في المنطقة [١١١]، إن الطريق الإجمالي لأسواق النفط والغاز المستقبلية كانت مبتكرة وتتطلع إلى الإمام وليس من المحتمل إن يتغير هذا. في نفس الوقت، عكس بعض البلدان المنتجة للنفط الأقل نجحاً الأخرى، استطاعت الإمارات العربية المتحدة الحفاظ على علاقة مستقرة ونسبياً ودية مع الشركات الدولية. إن هذه الطريقة المزدوجة من الابتكار والاستقرار أعطت الثقة المطلوبة لجذب الاستثمار. سوف تكون السنوات القادمة نشطة ومجزية لكل من له علاقة بالإمارات العربية المتحدة وليس فقط في مجال النفط والغاز [١١٢]. لقد قطع الاتحاد شوطاً كبيراً بعيداً عن الاعتماد المبالغ فيه على الهايدروكاربون ولكن إن قوته الأساسية تكمن في، كل المقاييس، بعض أكبر احتياطي النفط والغاز في العالم بالتأكيد إن هذه الاحتياطيات هي أكثر من كافية لدعم التطور أكثر وللاستمرار في إبداء مساهمة أساسية لتلبية حاجة العالم من النفط. إن خطط

التطوير للنفط والغاز التي جرت منحت الإمارات العربية المتحدة أســاســاً متيناً للانطلاق منه ويمكنها التطلع قدماً إلى المستقبل بثقة عالية [١١٣].

الخاتمة:

دللت المعلومات التي وردت في البحث على النقاط التالية:

أولاً: كان أساس التطور الاقتصادي للإمارات هو النفط الذي استطاع إن يحول هذه الإمارات من إمارات متنازع عليها وصحراوية ومغمورة إلى إمارة حديثة ومتطورة وأصبحت للإمارات ذات الشأن الاقتصادي في منطقة الخليج العربي برمتها.

ثانياً: إن عملية التحول والاقتصادي الذي جرت في الإمارة لم تأت عبر عملة سهلة وإنما تمت عبر تحولات صعبة وأثر صراعات نفطية بين شركات أجنبية متعدد حتى استطاع شيوخ الإمارات من إن يحصلوا على جزء مهم من الواردات لبناء بلدهم.

ثالثاً: إن ضخامة الاستكشافات والإنتاج النفطي في الإمارات العربية المتحدة يدفعنا للقول إن دبي مركز هذه الدولة هي ثاني أكبر منتج للنفط في المنطقة رغم إن احتياطها هو اقل من إنتاجها من هذه المادة القابلة للنضوب.

رابعاً: مع تطور الحياة الاقتصــادية في الإمارات العربية المتحدة فان الحياة الاجتماعية تطورت معه أيضــا حتى بات المجتمع الخليجي الإماراتي مجتمعاً متماسكاً وقادراً على أن يقدم نموذجاً رائعاً للمجتمعات العربية الأخرى.

خامساً: إن التطور الاقتصادي في دولة الإمارات العربية المتحدة يعطينا درساً في أن القيادة الحكيمة للشيخ زايد بن سلطان آل نهيان أدت دورها بشكل ايجابي حتى بات ذلك نموذجاً يتطلع إليه كل أبناء الوطن العربي ويرغبون أن تكون أقطارهم مشابه للمجتمع الإماراتي.

الهوامش:

(1) Mary Louise Clifford the land and people Of the Arabian Peninsula, portraits of the Nations series (Philadelphia: Lippincott Co., 1977), pp.140-144, and Vahan Zanoyan, (After the Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf,)) Foreign Affairs, Vol. 74, no ,6 (November-December,1995), pp. 2-7.

(2) Donald Hawley, The Trucial States, with afore Word by Sir William Luce (London: George Allen and Unwin, 1970), PP.225-226.

(3) John Ricca. Saudi Arabia: A Slandered State,)) Middle East Forum, vol. 33 (1961), PP.9-11; and Tom Gabriell, (Rural Change in the Sultanate of Oman) Journal of the Royal Society for Affairs, Vol.14, Part 2(June 1988), pp.154-163.

(٤) نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، الدراسات الاقتصادية، ط٢، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٤.

(٥) حازم البيلاوي، (الدولة الريعية في الوطن العربي)، ورقة قدمت إلى: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)، تحرير غسان سلامة واخرون، ج٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٨٤، واحمد ثابت، من يحمي عروش الخليج: (النفط والتبعية) مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٢-٢٣.

(٦) محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة من ١٩٤٥-١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢١١.

(٧) بشارة خضر، اوربا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الاباعد، ترجمة، حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٤-٣٨.

(٨) اسامة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في اقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الاقطار وعلى صعيد الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٨٥-٨٦.

(9) Mohamed G. Al-Rumaihi, (The Mode of Production in the Arab Gulf Discovery of Oil) in: Tim Niblock, ed., Social and Economic Development in the Arab Gulf (London: Croom Helm; Center for Arab Gulf Studies ,1980), PP.46-60.

حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي: (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان) مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٢، ص٣٩-٤٠.

(١٠) سمير امين، الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الاول ١٩٩٢، ص ٩١.

(١١) اسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة ادارة التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسة عالم المعارف؛ ٥٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص١١١.

(١٢) عبد الهادي العوضي، (بناء الانسان الكويتي)، ورقة قدمت إلى: ندوة تطوري التعليم العام في دولة الكويت، كلية التربية جامعة الكويت، الكويت، شباط /فبراير،١٩٨٣، ص٦.

(١٣) محمد رشيد الفيل، التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٧، ص٣٠٠-٣٠٢.

Helen Lackner, A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia (London: Ithaca Press, 1978); Jacqueline S. Ismael, Kuwait: Social Change in Historical Perspective, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, University Press, 1982), PP.100-102.

(١٤) شعبان الشمري، تطور الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٨١، الكويت، ٢٠٠٦، ص٨٧.

(١٥) سعيد محمد علي، النفط والغاز في الإمارات العربية المتحدة، بيروت ،٢٠٠٧، ص١٢٢-١٢٣.

(١٦) جلال الجابري، النفط والسياسة في منطقة الخليج العربي، بيروت ،٢٠٠٣، ص٧٣.

(١٧) عبود حسين محمد علي، الهيمنة البريطانية على منطقة الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص١١٣.

(18) R. Bill,The Foreign Policy Of Great Britan , London ,1996,P122.

(١٩) حسون علي جاسم، الموارد النفطية في منطقة الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠١، ص١٢٢.

(20) R. Bill, Op. Cit., P. 123.

(٢١) جلال الجابري، المصدر السابق، ص٧٤.

(٢٢) خليل ناصر حسين، الامتيازات النفطية في دول الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص٩٤.

(٢٤) جميل راغب السعدي، النفط في منطقة الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١، الكويت، ٢٠٠٤، ص٨٣.

(٢٥) سلام المناصير، شركات النفط العالمية في الميدان، بيروت، ١٩٦٦، ص١١٣.

(٢٦) المصدر نفسه، ص١١٤.

(٢٧) حمدان عبد العزيز، الشركات النفطية ودورها في التنقيب في منطقة الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٣، ص٩٩.

(٢٨) سليم محمد عبود، الإمارات العربية المتحدة، دراسة في تطورها الاقتصادي، بيروت، ٢٠٠١، ص٧٣.

(٢٩) حمدان عبد العزيز، المصدر السابق، ص١٠٠.

(٣٠) جاسم العبود، احتياطات النفط في الخليج العربي، البصرة، ٢٠٠٣، ص٩٤.

(٣١) جلال الدين المزوري، الاحتكارات النفطية في الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١١-١١٢.

(٣٢) جاسم محمد علي، شركات النفط الأجنبية في الخليج العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص٨٢.

(٣٣) خالد محمد العبد الله، الموارد النفطية في الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٣، ص٩٨-٩٩.

(٣٤) حميد السعدون، الاستكشافات النفطية في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠١، ص١٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص٢٠.

(٣٦) خليل كريم حسين، إنتاج الغاز في الإمارات العربية المتحدة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٩٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص٩٧.
(٣٨) سعدون زامل الساعدي، الإنتاج النفطي العربي في ظل الاحتكارات الأجنبية، البصرة، ٢٠٠٤، ص١٨.
(٣٩) المصدر نفسه، ص١٩-٢٠.
(٤٠) خليل جاسم محمد علي، تأثيرات النفط على الاقتصاد الإماراتي، الكويت، د.ت، ص١١٣.
(٤١) المصدر نفسه، ص ١١٤.
(٤٢) يتمتع المواطن الإماراتي بدخل اقتصادي عادي، وإذا ما حاول أي شخص فتح مشروع اقتصادي فان النسبة للمواطن الإماراتي فيه تبلغ ٥١٪ في حين يبقى لصالح المشروع ٤٩٪. ينظر: محمد علي زيني، المواطن الإماراتي وأوضاعه الاقتصادية ١٩٧١-١٩٩٠، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٧.
(٤٣) حسين محمد سعدون، صناعة النفط والغاز في دول الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٩.
(٤٤) محمد فاضل زعيني، الإنتاج النفطي في الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢١١.
(٤٥) نبيل مناف العبود، شركة النفط الوطنية في الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ٢٠٠٦، ص٨٨-٨٩.
(٤٦) عادل محمد عارف، الشركات النفطية الأجنبية في الخليج العربي، الكويت ٢٠٠٤، ص١٢٢-١٢٣.
(٤٧) نبيل مناف العبود، المصدر السابق، ص٩٠.
(٤٨) محمد فاضل زعين، المصدر السابق، ص٢١٢.
(٤٩) حسين محمد سعدون، المصدر السابق، ص١٢٠.
(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٢١.
(٥١) سلام احمد المناصير، الاقتصاد الإماراتي في ظل حكم الشيخ زايد، الكويت، ٢٠٠٦، ص١١١-١١٢.
(٥٢) المصدر نفسه، ص١١٣.
(٥٣) حسين محمد سعدون، المصدر السابق، ص١٢٢.
(٥٤) جمعة محمد علي، الاستكشافات النفطية في الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص٥٣.
(٥٥) المصدر نفسه، ص٥٤.
(٥٦) عادل محمد عارف، المصدر السابق، ص١٢٤.
(٥٧) محمد فاضل زعين، المصدر السابق، ٢١٢.
(٥٨) فواز محمد علي، الامتيازات النفطية في الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٧، ص٩٣.
(٥٩) المصدر نفسه، ص٩٤.
(٦٠) احمد محمد حسن، تطور الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص٧٧.
(٦١) مهند مظفر الجابري، الإمارات العربية المتحدة في ربع قرن، الكويت، ٢٠٠٥، ص١١٢.
(٦٢) احمد محمد حسن، المصدر السابق، ص ٧٨.
(٦٣) خالد محمد المنشاوي، الإنتاج النفطي في الوطن العربي ١٩٤٥-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٣.
(٦٤) خالد محمد مرهون، الإنتاج النفطي في دول الأوبك خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بغداد، ١٩٩٩، ص٦٣.
(٦٥) المصدر نفسه، ص٦٤.
(٦٦) خالد محمد جاسم، الإنتاج النفطي وحقول النفط في دول الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص٨٧.
(٦٧) خالد محمد مرهون، المصدر السابق، ص٦٥.
(٦٨) خالد محمد المنشاوي، المصدر السابق، ص٥٤.
(٦٩) عطية حسين الخالدي، الإنتاج النفطي الخليجي ١٩٤٥-١٩٨٠، الكويت، ٢٠٠٤، ص٩٣.
(٧٠) المصدر نفسه، ص٩٤.
(٧١) احمد محمد حسن، المصدر السابق. ص٧٨.
(٧٢) خالد محمد المنشاوي، المصدر السابق، ص٥٥.
(٧٣) المصدر نفسه، ص٥٦.
(٧٤) عطية حسين الخالدي، المصدر السابق، ص٩٥.
(٧٥) المصدر نفسه، ص٩٦.
(٧٦) خالد محمد مرهون، المصدر السابق، ص ٦٥.
(٧٧) فلاح محمد خالد، الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص١١٧.
(٧٨) المصدر نفسه، ص١١٨.
(٧٩) جلال الجابري، المصدر السابق، ص٧٥.
(٨٠) حسون علي جاسم، المصدر السابق، ص١٢٣.
(٨١) المصدر نفسه، ص١٢٤.
(٨٢) خليل ناصر حسين، المصدر السابق، ص٩٤.
(٨٣) المصدر نفسه، ص٩٥.
(٨٤) سلام المناصير، المصدر السابق، ص١١٥.
(٨٥) المصدر نفسه، ص١١٦.
(٨٦) احمد محمد حسن، المصدر السابق، ص٧٨.
(٨٧) المصدر نفسه، ص٧٩.
(٨٨) المصدر نفسه، ٣٠ كانون الأول ١٩٩٥.

(٨٩) مهند مظفر الجابري، المصدر السابق، ص١١٣.
(٩٠) المصدر نفسه، ص١١٤.
(٩١) سلام احمد المناصير، المصدر السابق، ص١١٤.
(٩٢) المصدر نفسه، ص١١٥.
(٩٣) سعيد محمد خالد، التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩٣.
(٩٤) سلام العباسي، صادرات النفط في الإمارات العربية المتحدة، قبرص، د.ت، ص١٢٢.
(٩٥) خليل جاسم عبد الله، الصادرات النفطية الإماراتية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٣.
(٩٦) سلام العباسي، المصدر السابق، ص١٢٣.
(٩٧) شعبان الشمري، المصدر السابق، ص٨٨.
(٩٨) المصدر نفسه، ص٩٨.
(٩٩) سعيد محمد علي، المصدر السابق، ص١٢٤.
(١٠٠) خالد السعدون، نفط الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٦٣.
(١٠١) جلال الجابري، المصدر السابق، ص٧٤.
(١٠٢) عبود محمد جاسم، عائدات النفط الخليجية، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٦٧.
(١٠٣) المصدر نفسه، ص٦٨.
(١٠٤) ناصر خالد المراني، المصدر السابق، ص٦٤.
(١٠٥) فلاح محمد خالد، المصدر السابق، ص١١٨.
(١٠٦) المصدر نفسه، ص١١٩.
(١٠٧) عبود محمد جاسم، المصدر السابق، ص٦٨.
(١٠٨) المصدر نفسه، ص٦٩.
(١٠٩) بشار محمد علي، الاقتصاد الإماراتي في ظل صادرات النفط والغاز في عهد الشيخ زايد بن سلطان، الكويت، ٢٠٠٦، ص٨٧-٨٨.
(١١٠) المصدر نفسه، ص٨٩.
(١١١) شعبان الشمري، المصدر السابق، ص٨٨.
(١١٢) سعيد محمد علي، المصدر السابق، ص١٢٤.
(١١٣) شعبان الشمري، المصدر السابق، ص٨٩.

المصادر:

نجيب عيسى، نموذج التنمية في الخليج والتكامل الاقتصادي العربي، الدراسات الاقتصادية، ط٢، معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٨٢، ص٣٤.

حازم البيلاوي، (الدولة الريعية في الوطن العربي)، ورقة قدمت إلى: الامة والدولة والاندماج في الوطن العربي (ندوة)، تحرير غسان سلامة واخرون، ج٢، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٩، ص ٢٨٤، واحمد ثابت، من يحمي عروش الخليج: (النفط والتبعية) مركز الحضارة العربية للأعلام والنشر، القاهرة، ١٩٩١، ص٢٢-٢٣.

محمود عبد الفضيل، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي: دراسة تحليلية لاهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة من ١٩٤٥-١٩٨٥، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٢١١.

بشارة خضر، اوربا وبلدان الخليج العربية: الشركاء الاباعد، ترجمة، حسن عبد الكريم قبيسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥، ص٣٤-٣٨.

اسامة عبد الرحمن، المورد الواحد والتوجه الانفاقي السائد: مدخل لدراسة الميزانية العامة في اقطار الخليج العربية ضمن المنظور الشامل للتنمية المنشودة على صعيد هذه الاقطار وعلى صعيد الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٨، ص٨٥-٨٦.

حسن الخياط، الرصيد السكاني لدول الخليج العربي: (الكويت، البحرين، قطر، الإمارات، عمان) مركز الوثائق والدراسات الانسانية، جامعة قطر، الدوحة، ١٩٨٢، ص٣٩-٤٠.

سمير امين، الدولة والاقتصاد والسياسة في الوطن العربي، المستقبل العربي، السنة ١٥، العدد ١٦٤، تشرين الاول ١٩٩٢، ص ٩١.

اسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة ادارة التنمية في اقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسة عالم المعارف؛ ٥٧، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٢، ص١١١.

عبد الهادي العوضي، (بناء الانسان الكويتي)، ورقة قدمت إلى: ندوة تطوري التعليم العام في دولة الكويت، كلية التربية جامعة الكويت، الكويت، شباط /فبراير،١٩٨٣، ص٦.

محمد رشيد الفيل، التكامل الاجتماعي والسياسة السكانية الموحدة لدول الخليج العربي، جامعة الكويت، الكويت، ١٩٨٧، ص٣٠٠-٣٠٢.

شعبان الشمري، تطور الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٨١، الكويت، ٢٠٠٦، ص٨٧.

سعيد محمد علي، النفط والغاز في الإمارات العربية المتحدة، بيروت ،٢٠٠٧، ص١٢٢-١٢٣.

جلال الجابري، النفط والسياسة في منطقة الخليج العربي، بيروت ،٢٠٠٣، ص٧٣.

عبود حسين محمد علي، الهيمنة البريطانية على منطقة الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص١١٣.

حسون علي جاسم، الموارد النفطية في منطقة الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠١، ص١٢٢.

خليل ناصر حسين، الامتيازات النفطية في دول الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩٣.

جميل راغب السعدي، النفط في منطقة الخليج العربي ١٩٤٥-١٩٧١، الكويت، ٢٠٠٤، ص٨٣.

سلام المناصير، شركات النفط العالمية في الميدان، بيروت، ١٩٦٦، ص١١٣.

حمدان عبد العزيز، الشركات النفطية ودورها في التنقيب في منطقة الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٣، ص٩٩.

سليم محمد عبود، الإمارات العربية المتحدة، دراسة في تطورها الاقتصادي، بيروت، ٢٠٠١، ص٧٣.

جاسم العبود، احتياطات النفط في الخليج العربي، البصرة، ٢٠٠٣، ص٩٤.

جلال الدين المزوري، الاحتكارات النفطية في الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص١١١-١١٢.

جاسم محمد علي، شركات النفط الأجنبية في الخليج العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص٨٢.

خالد محمد العبد الله، الموارد النفطية في الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٣، ص٩٨-٩٩.

حميد السعدون، الاستكشافات النفطية في الوطن العربي، بيروت، ٢٠٠١، ص١٩.

خليل كريم حسين، إنتاج الغاز في الإمارات العربية المتحدة، بيروت، ٢٠٠٥، ص٩٦.

سعدون زامل الساعدي، الإنتاج النفطي العربي في ظل الاحتكارات الأجنبية، البصرة، ٢٠٠٤، ص١٨.

خليل جاسم محمد علي، تأثيرات النفط على الاقتصاد الإماراتي، الكويت، د.ت، ص١١٣.

يتمتع المواطن الإماراتي بدخل اقتصادي عادي، وإذا ما حاول أي شخص فتح مشروع اقتصادي فان النسبة للمواطن الإماراتي فيه تبلغ ٥١٪ في حين يبقى لصالح المشروع ٤٩٪. ينظر: محمد علي زيني، المواطن الإماراتي وأوضاعه الاقتصادية ١٩٧١-١٩٩٠، بيروت، ٢٠٠٥، ص٣٧.

حسين محمد سعدون، صناعة النفط والغاز في دول الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٣، ص١١٩.

محمد فاضل زعيني، الإنتاج النفطي في الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٤، ص٢١١.

نبيل مناف العبود، شركة النفط الوطنية في الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ٢٠٠٦، ص٨٨-٨٩.

عادل محمد عارف، الشركات النفطية الأجنبية في الخليج العربي، الكويت ٢٠٠٤، ص١٢٢-١٢٣.

سلام احمد المناصير، الاقتصاد الإماراتي في ظل حكم الشيخ زايد، الكويت، ٢٠٠٦، ص١١١-١١٢.

جمعة محمد علي، الاستكشافات النفطية في الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص٥٣.

فواز محمد علي، الامتيازات النفطية في الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٧، ص٩٣.

احمد محمد حسن، تطور الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص٧٧.

مهند مظفر الجابري، الإمارات العربية المتحدة في ربع قرن، الكويت، ٢٠٠٥، ص١١٢.

احمد محمد حسن، المصدر السابق، ص ٧٨.

خالد محمد المنشاوي، الإنتاج النفطي في الوطن العربي ١٩٤٥-١٩٧١، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأدب والعلوم الإنسانية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٥٣.

خالد محمد مرهون، الإنتاج النفطي في دول الأوبك خلال فترة سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، بغداد، ١٩٩٩، ص٦٣.

خالد محمد جاسم، الإنتاج النفطي وحقول النفط في دول الخليج العربي، الكويت، ٢٠٠٤، ص٨٧.

عطية حسين الخالدي، الإنتاج النفطي الخليجي ١٩٤٥-١٩٨٠، الكويت، ٢٠٠٤، ص٩٣.

فلاح محمد خالد، الإنتاج النفطي في دول الخليج العربي، بيروت، ٢٠٠٧، ص١١٧.

سعيد محمد خالد، التطورات الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة، بيروت، ٢٠٠٤، ص٩٣.

سلام العباسي، صادرات النفط في الإمارات العربية المتحدة، قبرص، د.ت، ص١٢٢.

خليل جاسم عبد الله، الصادرات النفطية الإماراتية، بيروت، ٢٠٠٦، ص٥٣.

خالد السعدون، نفط الإمارات العربية المتحدة، الكويت، ٢٠٠٦، ص ٦٣.

عبود محمد جاسم، عائدات النفط الخليجية، الكويت، ٢٠٠٤، ص ٦٧.

بشار محمد علي، الاقتصاد الإماراتي في ظل صادرات النفط والغاز في عهد الشيخ زايد بن سلطان، الكويت، ٢٠٠٦، ص٨٧-٨٨.

Resources:

Najib Issa, The Development Model in the Gulf and Arab Economic Integration, Economic Studies, 2nd edition, Arab Development Institute, Beirut, 1982, p. 34.

Hazem Al-Bilawi, (The Rentier State in the Arab World), a paper presented to: The Nation, the State, and Integration in the Arab World (Symposium), edited by Ghassan Salama and others, vol. 2, Center for Arab Unity Studies, Beirut 1989, p. 284, and Ahmed Thabet, Who Protects the Thrones of the Gulf: (Oil and Dependency) Arab Civilization Center for Information and Publishing, Cairo, 1991, pp. 22-23.

Mahmoud Abdel Fadil, Social Formations and Class Formations in the Arab World: An Analytical Study of the Most Important Developments and Trends During the Period from 1945-1985, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1988, p. 211.

Beshara Khader, Europe and the Arab Gulf Countries: Distant Partners, translated by Hassan Abdul Karim Qubaisi, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1995, pp. 34-38.

Osama Abdel Rahman, The Single Resource and the Prevailing Spending Orientation: An Introduction to the Study of the Public Budget in the Arab Gulf Countries within the Comprehensive Perspective of the Desired Development at the Level of These Countries and at the Level of the Arab World, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1988, pp. 85-86.

Hassan Al-Khayyat, The Population Stock of the Arab Gulf States: (Kuwait, Bahrain, Qatar, Emirates, Oman) Center for Documentation and Humanitarian Studies, Qatar University, Doha, 1982, pp. 39-40.

Samir Amin, State, Economy and Politics in the Arab World, Arab Future, Year 15, No. 164, October 1992, p. 91.

Osama Abdel Rahman, Oil Bureaucracy and the Development Dilemma: An Introduction to the Study of Development Management in the Oil-Producing Countries of the Arabian Peninsula, World of Knowledge Series; 57, National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1982, p. 111.

Abdul Hadi Al-Awadi, (Building the Kuwaiti Man), paper presented to: Symposium on the Development of Public Education in the State of Kuwait, College of Education, Kuwait University, Kuwait, February, 1983, p. 6.

Muhammad Rashid Al-Fail, Social Integration and the Unified Population Policy for the Arab Gulf States, Kuwait University, Kuwait, 1987, pp. 300-302.

Shaaban Al-Shammari, The Development of the United Arab Emirates 1971-1981, Kuwait, 2006, p. 87.

Saeed Muhammad Ali, Oil and Gas in the United Arab Emirates, Beirut, 2007, pp. 122-123.

Jalal Al-Jabri, Oil and Politics in the Arabian Gulf Region, Beirut, 2003, p. 73.

Aboud Hussein Muhammad Ali, British Hegemony over the Arabian Gulf Region, Kuwait, 2004, p. 113.

Hassoun Ali Jassim, Oil Resources in the Arabian Gulf Region, Kuwait, 2001, p. 122.

Khalil Nasser Hussein, Oil Concessions in the Arab Gulf States, Beirut, 2004, p. 93.

Jamil Ragheb Al-Saadi, Oil in the Arabian Gulf Region 1945-1971, Kuwait, 2004, p. 83.

Salam Al-Manasir, International Oil Companies in the Field, Beirut, 1966, p. 113.

Hamdan Abdel Aziz, Oil Companies and their Role in Exploration in the Arabian Gulf Region, Kuwait, 2003, p. 99.

Salim Muhammad Abboud, United Arab Emirates, a study of its economic development, Beirut, 2001, p. 73.

Jassim Al-Aboud, Oil Reserves in the Arabian Gulf, Basra, 2003, p. 94.

Jalal al-Din al-Mazouri, Oil Monopolies in the Arabian Gulf, Beirut, 2004, pp. 111-112.

Jassim Muhammad Ali, Foreign Oil Companies in the Arabian Gulf, Beirut, 1999, p. 82.

Khaled Muhammad Al-Abdullah, Oil Resources in the Arabian Gulf, Kuwait, 2003, pp. 98-99.

Hamid Al-Saadoun, Oil Exploration in the Arab World, Beirut, 2001, p. 19.

Khalil Karim Hussein, Gas Production in the United Arab Emirates, Beirut, 2005, p. 96.

Saadoun Zamil Al-Saadi, Arab Oil Production under Foreign Monopolies, Basra, 2004, p. 18.

Khalil Jassim Muhammad Ali, The Effects of Oil on the Emirati Economy, Kuwait, d.d., p. 113.

The Emirati citizen enjoys a normal economic income, and if anyone tries to open an economic project, the percentage for the Emirati citizen is 51%, while 49% remains in favor of the project. See: Muhammad Ali Zaini, The Emirati Citizen and His Economic Conditions 1971-1990, Beirut, 2005, p. 37.

Hussein Muhammad Saadoun, The Oil and Gas Industry in the Arab Gulf States, Beirut, 2003, p. 119.

Muhammad Fadel Zaini, Oil Production in the Arabian Gulf, Beirut, 2004, p. 211.

Nabil Manaf Al-Aboud, National Oil Company of the United Arab Emirates, Kuwait, 2006, pp. 88-89.

Adel Muhammad Arif, Foreign Oil Companies in the Arabian Gulf, Kuwait 2004, pp. 122-123.

Salam Ahmed Al-Manasir, The Emirati Economy Under the Rule of Sheikh Zayed, Kuwait, 2006, pp. 111-112.

Juma Muhammad Ali, Oil Exploration in the Arabian Gulf, Kuwait, 2004, p. 53.

Fawaz Muhammad Ali, Oil Concessions in the Arabian Gulf, Kuwait, 2007, p. 93.

Ahmed Muhammad Hassan, The Development of Oil Production in the Arab Gulf Countries, Kuwait, 2004, p. 77.

Muhannad Muzaffar Al-Jabri, The United Arab Emirates in a Quarter of a Century, Kuwait, 2005, p. 112.

Ahmed Muhammad Hassan, previous source, p. 78.

Khaled Muhammad Al-Minshawi, Oil Production in the Arab World 1945-1971, unpublished master's thesis, Faculty of Literature and Human Sciences, Cairo, 1996, p. 53.

Khaled Muhammad Marhoon, Oil Production in OPEC Countries during the Seventies and Eighties of the Twentieth Century, Baghdad, 1999, p. 63.

Khaled Muhammad Jassim, Oil Production and Oil Fields in the Arab Gulf Countries, Kuwait, 2004, p. 87.

Attiya Hussein Al-Khalidi, Gulf Oil Production 1945-1980, Kuwait, 2004, p. 93.

Falah Muhammad Khaled, Oil Production in the Arab Gulf States, Beirut, 2007, p. 117.

Saeed Muhammad Khaled, Economic Developments in the United Arab Emirates, Beirut, 2004, p. 93.

Salam Al-Abbasi, Oil Exports in the United Arab Emirates, Cyprus, ed., p. 122.

Khalil Jassim Abdullah, UAE Oil Exports, Beirut, 2006, p. 53.

Khaled Al-Saadoun, United Arab Emirates Oil, Kuwait, 2006, p. 63.

Aboud Muhammad Jassim, Gulf Oil Revenues, Kuwait, 2004, p. 67.

Bashar Muhammad Ali, The UAE Economy in Light of Oil and Gas Exports during the Era of Sheikh Zayed Bin Sultan, Kuwait, 2006, pp. 87-88.

Mary Louise Clifford the land and people Of the Arabian Peninsula, portraits of the Nations series (Philadelphia: Lippincott Co., 1977), pp.140-144, and Vahan Zanoyan, (After the Oil Boom: The Holiday Ends in the Gulf,)) Foreign Affairs, Vol. 74, no ,6 (November-December,1995), pp. 2-7 .

Donald Hawley, The Trucial States, with afore Word by Sir William Luce (London: George Allen and Unwin, 1970), PP.225-226 .

John Ricca. Saudi Arabia: A Slandered State,)) Middle East Forum, vol. 33 (1961), PP.9-11; and Tom Gabriell, (Rural Change in the Sultanate of Oman) Journal of the Royal Society for Affairs, Vol.14, Part 2(June 1988), pp.154-163 .

Mohamed G. Al-Rumaihi, (The Mode of Production in the Arab Gulf Discovery of Oil) in: Tim Niblock, ed., Social and Economic Development in the Arab Gulf (London: Croom Helm; Center for Arab Gulf Studies ,1980), PP.46-60.

Helen Lackner, A House Built on Sand: A Political Economy of Saudi Arabia (London: Ithaca Press, 1978); Jacqueline S. Ismael, Kuwait: Social Change in Historical Perspective, Contemporary Issues in the Middle East (Syracuse, University Press, 1982), PP.100-102.